

## أثر الدعوى المنظورة أمام محكمة أوروبية على الأعمال في الشرق الأوسط

أكدت محكمة العدل الأوروبية أن قيمة البرامج الإلكترونية (المصممة في الاتحاد الأوروبي) والتي يتيحها المشتري بدون مقابل إلى البائع في بلد خارج الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تُضاف إلى سعر السلع المستوردة لأغراض التقييم الجمركي. ومما لا شك فيه أن هذا القرار سيكون له تأثير على الصعيد العالمي وقد يطل الأعمال في الشرق الأوسط. ومن خلال هذا الإشعار سوف نستعرض المسائل المرتبطة بهذا الموضوع.

### قيمة المعاملة والعناصر الإضافية

وفقاً لأحد المبادئ الأساسية الواردة في قانون الجمارك، تُحدّد قيمة السلع المستوردة للأغراض الجمركية بالسعر الذي يدفعه المشتري للبائع مقابل هذه السلع عند بيعها لأغراض التصدير. وبشكل عام، كلما زاد هذا المبلغ (قيمة المعاملة)، كلما زادت الرسوم الجمركية. وعلى الرغم من ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المبادئ، فإن المبدأ المرتبط بقيمة المعاملة ليس مطلقاً. وللحيلولة دون إساءة الاستخدام وضمان احتساب الرسوم الجمركية على أساس القيمة الاقتصادية الحقيقية للسلع المستوردة، فإن المادة (71) من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي (UCC) تجيز تعديل السعر المدفوع أو المستحق الدفع من خلال إضافة عناصر معينة، إلى الحد الذي لا تنعكس فيه بالفعل على السعر المدفوع أو المستحق الدفع.

### القضية رقم C-509/19

في 10 سبتمبر 2020، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حكمها في القضية رقم C-509/19. وقد تمحور موضوع النزاع حول إضافة قيمة البرامج الإلكترونية المرتبطة بوحدة التحكم في المركبة المستوردة إلى السعر الذي قام المشتري في الاتحاد الأوروبي بدفعه مقابل هذه الوحدات. وقد تمّ تطوير البرامج الإلكترونية المعنية من قبل المشتري في الاتحاد الأوروبي وتوفيرها مجاناً لمصنّع تلك الوحدات في بلد خارج الاتحاد الأوروبي، ومن ثمّ تمّ استيراد وحدات التحكم إلى الاتحاد الأوروبي مع البرامج الإلكترونية مثبتة فيها.

والجدير بالذكر أن السعر الذي دفعه المشتري مقابل وحدات التحكم المستوردة لم يشمل تكاليف تطوير البرامج الإلكترونية، وكان السؤال المطروح أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حول ما إذا كانت المادة (71) من قانون الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي تسمح رغم ذلك لهيئات الجمارك بإضافة قيمة تكاليف تطوير البرامج الإلكترونية إلى هذا السعر، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الرسوم الجمركية. وبالتالي، هل يمكن اعتبار تطوير البرامج الإلكترونية بمثابة إضافة خاضعة للرسوم الجمركية بموجب المادة (71) (1) (ب) من قانون الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي؟

وقد اعترض المشتري على إضافة تكاليف تطوير البرامج الإلكترونية إلى السعر المدفوع مقابل وحدات التحكم المستوردة، دافعاً بأن المادة (71) (1) (ب) من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي، والتي لا تنص صراحة على البرامج الإلكترونية، تفقّر إلى الأساس القانوني لمثل هذا التعديل.

### الإضافات بموجب المادة (71) (1) (ب) من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن الفقرة المادة (71) (1) (ب) من قانون الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي لا تشير صراحةً إلى البرامج الإلكترونية، فقد ذكرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي أنه سبق لها وأن رفضت حجة مماثلة في قضية كومباك (C-306/04). كما أكدت المحكمة المذكورة الاستنتاج رقم (26)، المتضمن في ملخص أحكام/نصوص التقييم الجمركي الصادرة عن لجنة قانون الجمارك، بأن الأصول غير الملموسة كالبرامج الإلكترونية يمكن أن تندرج من حيث المبدأ تحت فقرتين فرعيتين من المادة (71):

- باعتبارها "مواد ومكونات وأجزاء وبنود مماثلة تندرج ضمن السلع المستوردة" بموجب الفقرة الفرعية (i) من الفقرة (ب) من البند (1)؛
- باعتبارها "أعمال هندسة وتطوير وأعمال فنية وأعمال تصميم وخطط ومخططات يتم إجراؤها في مكان آخر غير الاتحاد الأوروبي وتكون ضرورية لإنتاج السلع المستوردة" بموجب الفقرة الفرعية (iv) من الفقرة (ب) من البند (4).

ويكمن الفارق الأساسي هنا في أنّ البرامج الإلكترونية المطوّرة في الاتحاد الأوروبي ستكون خاضعة للرسوم الجمركية عند إدراجها تحت الفقرة الفرعية (i) من الفقرة (ب) من البند (1) وغير خاضعة للرسوم الجمركية عند إدراجها تحت الفقرة الفرعية (iv) من الفقرة (ب) من البند (4).

### قرار وليس حلاً أو تسوية

استناداً إلى المعلومات المعروضة أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، توفر البرامج الإلكترونية المعنية سلاسة الاتصال فيما يخصّ التطبيقات والأنظمة في المركبة، ويكون ذلك ضرورياً لتنفيذ العمليات الفنية المختلفة التي يتعين إجراؤها بواسطة وحدة التحكم في المركبة. وتقوم الشركات المصنّعة لوحدة التحكم باستخدام البرامج الإلكترونية لإجراء اختبار وظيفي قبل تسليم وحدات التحكم، ويوثق بروتوكول الاختبار سلاسة التفاعل بين وحدة التحكم والبرامج الإلكترونية. كما تتيح البرامج الإلكترونية إمكانية التأكد مما إذا كانت الأخطاء الناشئة عند التسليم، قد حدثت خلال النقل أو في سياق تنفيذ البرامج الإلكترونية.

ويعود السبب وراء هذه الحالة المعقّدة إلى أنّ البرامج الإلكترونية المحددة يمكن أن تنطبق عليها أحكام الفقرة الفرعية (i) من الفقرة (ب) من البند (1) والفقرة الفرعية (iv) من الفقرة (ب) من البند (4) من المادة (71) من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي:

- الدمج: البرامج الإلكترونية المطلوبة لسلاسة الاتصال فيما يخصّ التطبيقات والأنظمة في المركبة والمطلوبة لتنفيذ العمليات الفنية المختلفة التي يجب إجراؤها من خلال وحدة التحكم في المركبة.

### مقابل

- الإنتاج: البرامج الإلكترونية المطلوبة لإجراء اختبار الأداء الوظيفي قبل تسليم وحدات التحكم، وللتأكد مما إذا كانت الأخطاء الناشئة عند التسليم، قد حدثت أثناء النقل أو في سياق تنفيذ البرامج الإلكترونية.

ولتسوية الدعوى المنظورة، لم ترى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي الحاجة إلى تحديد أيّ من الفقرات الفرعية من المادة (71) تخضع لها البرامج الإلكترونية المعنية. وقد اقتضت المحكمة في حكمها على حقيقة أن هذه البرامج الإلكترونية يمكن أن تكون بمثابة إضافة خاضعة للرسوم الجمركية على أساس الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (71) من قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي، وحقيقة أنّ البرامج الإلكترونية يمكن أن تخضع للفقرة الفرعية (i) من الفقرة (ب) من البند (1) والفقرة الفرعية (iv) من الفقرة (ب) من البند (1) هو أمر مهم بالنسبة إلى المستورد، غير أنّ ذلك لم يكن جزءاً من الطلب الصادر عن المحكمة الألمانية وبالتالي لم يكن جزءاً من هذا الحكم.

والجدير بالذكر أنّ أحد الاعتبارات المهمة التي وضعتها محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تتمحور حول ما إذا كانت وظيفة البرامج الإلكترونية تهدف إلى منح وحدات التحكم قيمة أعلى من قيمتها التعاملية. ولهذا الأمر مغزاه، فقط إذا كان الحال كذلك، إذ يمكن لذلك تبرير إضافة هذه القيمة إلى السعر المدفوع بالفعل مقابل السلع المستوردة. وفي النهاية، يبقى حلّ هذا المسألة، وكذلك تلك المتعلقة بكيفية تصنيف

هذه البرامج الإلكترونية المدمجة بموجب الفقرة الفرعية (i) من الفقرة (ب) من البند (1) والفقرة الفرعية (iv) من الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (71) من قانون الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي، سيخضع لتقييم المحكمة الوطنية.

## الأثر على الأعمال

من المرجح أن يستمر النقاش حول دور الأصول غير الملموسة في تحديد قيمة السلع للأغراض الجمركية. ويمكن القول أنه بالنسبة لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، فإن إدراج البرامج الإلكترونية ضمن إحدى الفقرات الفرعية من المادة (71) من قانون الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي كان أقل أهمية من تأكيد مبدأ نطاق أوسع، ألا وهو أنه يمكن إضافة العناصر غير الملموسة إلى السعر المدفوع بالفعل، طالما أنها تزيد من القيمة الاقتصادية للسلع المستوردة. وعلى الرغم من ذلك، قد تكون هيئات الجمارك بحاجة إلى التعامل مع مهمة إدراج هذه العناصر بشكل مناسب ضمن نص الفقرة (ب) من المادة (71) عند تطبيق إرشادات المحكمة بشكل عملي. وعلى سبيل المثال، في الحالة التي يمكن أن تخضع فيها البرامج الإلكترونية المطورة في الاتحاد الأوروبي لأحكام الفقرة الفرعية (i) من المادة (71) (1) (ب) والفقرة الفرعية (iv) من المادة (71) (1) (ب) من قانون الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي نظراً لوظائفها المحددة قبل عملية الإنتاج وما بعدها، فهل سيكون التخصيص مناسباً أم أنه ينبغي النظر في ترتيب محدد في تطبيق الفقرات الفرعية من المادة (71) (1) (ب)؟ قد يكون لحل هذه المسائل ومعالجتها تأثير كبير على حجم الرسوم الجمركية نظراً لأن البرامج الإلكترونية المطورة من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تندرج تحت الفقرة الفرعية (iv) من المادة (71) (1) (ب) غير خاضعة للرسوم الجمركية.

بناءً على ما تقدم، يجب على الأعمال التي تشارك في استيراد السلع إلى الشرق الأوسط أو أي سوق آخر مراجعة حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في القضية C-509/19 وتقييم أثره على سلاسل التوريد والترتيبات التعاقدية الخاصة بها. ومما لا شك فيه أن التقييم الجمركي قد أصبح ذو أولوية عالية ويخضع للتدقيق المتزايد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط والأسواق الأخرى كما هو الحال الآن في الاتحاد الأوروبي. كما تجدر الإشارة إلى أن الحالات السابقة والتي تشمل على سبيل المثال التعديلات على تسعير المعاملات (هاماماتسو) ورسوم الترخيص (كورتييس البلقان) والآن هذه الإضافات المرتبطة بالبرامج الإلكترونية تؤدي إلى مناقشات صعبة مع هيئات الجمارك.

وعليه، فإننا نوصي الأعمال بمراجعة وتحديث إجراءات التقييم الجمركي بشكل متكرر، وعند الاقتضاء، والحصول على تأكيد رسمي بصحتها من هيئات الجمارك.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.